

خليل هندي

مقدمات لتفكير استراتيجي فلسطيني*

تهدف هذه المقالة إلى توفير مقدمات وعناصر لتفكير استراتيجي فلسطيني. وبما أن أي استراتيجية فلسطينية ستواجه المخططات والمواقف الإسرائيلية، فإن القسم الأول من هذه المقالة يحاول توصيف الاستراتيجية الإسرائيلية، ويذهب إلى أن المواقف الإسرائيلية تتسم بالثبات والتماسك الاستراتيجيين. كذلك بما أن أي استراتيجية فلسطينية لا بد من أن تستهدف تحدي آليات السيطرة الإسرائيلية، فإن المقالة تخصص قسمها الثاني لمحاولة تعيين هذه الآليات. أما القسم الثالث فيحاجج أن طريق المفاوضات ومناشده المجتمع الدولي هو طريق مسدود، لتنتهي المقالة في قسمها الرابع إلى عرض سريع للمقدمات والعناصر، ولذا يمكن للقارئ المتعجل أن يكتفي بقراءة هذا القسم الأخير، والتصفح السريع للأقسام السابقة.

I

الثبات والتماسك في استراتيجية إسرائيل

ديمقراطية تقييم نظام فصل عنصرياً (أبارتهايد).
ولربما كان ذلك صحيحاً من وجهة نظر
تاريخية، أما من وجهة نظر الحاضر الراهن،
فالأمور تبدو مختلفة تماماً.
تتسم استراتيجية إسرائيل بطول النفس
والثبات والتماسك، فهي تضع نصب العين هدفاً

يشيع في الأدبيات اليسارية الغربية،
وبعض الأدبيات اليسارية
الإسرائيلية أيضاً، القول إن إسرائيل بحركتها
الصهيونية بارعة، بل لامعة، تكتيكياً، لكنها
قصيرة النظر استراتيجياً، بمعنى أنها تحقق
انتصارات تكتيكية باهرة، إلا إن هذه
الانتصارات تضعها استراتيجياً على طريق لا
يمكن في نهايته أن تظل دولة "يهودية
وديمقراطية" في آن واحد، إذ إنها إما أن تصبح
دولة مختلطة عربية - يهودية، وإما دولة غير

* هذه المقالة في الأصل ورقة قدمها الكاتب كمتحدث
رئيسي في مؤتمر مؤسسة "مسارات" السادس الذي عُقد
في رام الله في ٧ - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وتلة هناك؛ موقع متقدم هنا وموقع متقدم هناك) حقق الاستيطان في الضفة، بما في ذلك في القدس، زيادة متدرجة، لكنها مطردة في أعداد المستوطنين (انظر الجدول والرسم البياني أدناه). ففي الفترة ١٩٧٦ - ٢٠١٦، بلغت الزيادة ما يقرب من ٦٪ سنوياً، بينما بلغت في الأعوام الأخيرة، منذ سنة ٢٠٠٩، نسبة مئوية تكاد تكون ثابتة على مستوى ٤,٣٪. هكذا، على الرغم من التباطؤ الظاهري في الانتشار الاستيطاني الذي أملتته ظروف محددة (محاولة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما فرض تجميد جزئي للاستيطان في سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠)، فإن هذا النشاط تواصل بدأب وإصرار. والواقع أن أوباما لم يفتش في تجميد الاستيطان فحسب، بل إن فترتي ولايته شهدتا ازدهار الاستيطان وتناميه أيضاً، حتى إن عدد الوحدات الاستيطانية التي بدأت في عهده يُقدَّر بما يزيد على ١٧,٠٠٠ وحدة، أي ما يعادل أو يفوق عدد الوحدات التي بدأت في عهد بوش الذي سبقه.

تعتقده قابلاً للتحقيق في المدى المتوسط أو الأبعد، ثم تواظب وتثابر على العمل على تحقيقه بصبر وأناة، عن طريق مراكمة مكاسب ربما يكون كل منها صغيراً، لكنها في مجموعها تشكل إنجازاً فارقاً. وفي الوقت ذاته، تتحين فرصاً قد تنشأ لتحقيق مكاسب كبرى (حرب؛ صلح مع أطراف عربية؛ تغيرات في المحيط؛ تغير في الوضع الدولي كالانتخابات الأميركية مثلاً)، ووسيلتها في ذلك هي خلق وقائع على الأرض^١ بالتدريج، وإنهاك الأعداء والخصوم والمجتمع الدولي ليقبل الجميع بهذه الوقائع، ثم الانقضاض كلما سنحت فرصة إحداث تغيير جذري في الواقع، ليلي ذلك الانتقال مرة أخرى إلى تثبيت هذا التغيير الجذري بخلق وقائع على الأرض بالتدريج من جديد.

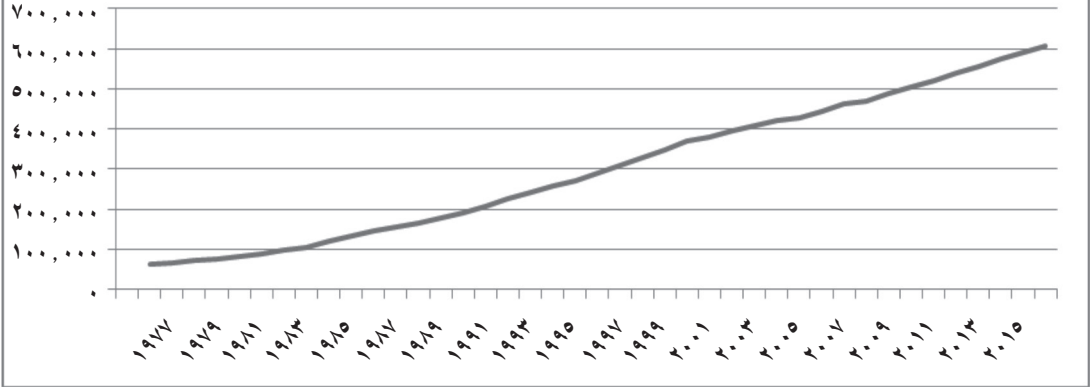
سندلل على موضوعتنا هذه بعرض موجز لثلاث مسائل، هي:

(١) تطور الاستيطان في الضفة: انطلاقة من بدايات متواضعة في سنة ١٩٦٧ (تلة هنا

جدول يُظهر تطور أعداد المستوطنين سنوياً

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	السنة
144,549	133,275	120,274	103,439	97,962	89,137	82,257	76,715	71,606	65,424	61,563	عدد المستوطنين
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	السنة
309,045	289,255	270,448	258,011	240,833	224,503	208,010	190,843	177,193	166,150	155,605	عدد المستوطنين
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنة
468,865	461,496	444,657	428,047	422,366	407,514	394,169	380,447	368,449	346,627	327,831	عدد المستوطنين
			2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنة
			607,143	591,120	573,331	556,574	538,949	520,556	503,695	486,865	عدد المستوطنين

أعداد المستوطنين (تقريبية)



والواقع أن مصطلحي "الأوتونوميا" و"الحكم الذاتي" يُستخدمان للدلالة على ترتيبات تقصر عن الاستقلال. وهذان هما المصطلحان اللذان تصر إسرائيل على استخدامها وتضمينهما في الاتفاقات التي تعقدها (كامب ديفيد مع مصر، وأوسلو مع الفلسطينيين)، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك باستخدام مصطلحي "الأوتونوميا للسكان" و"الحكم الذاتي للسكان" لإزالة أي غموض يمكن أن يُستغل للقول إن الترتيبات المتوخاة تشمل الأرض والموارد.

وإذا كان تعلق الشعب الفلسطيني بحلم الاستقلال من جهة، وافتتان القيادة الفلسطينية بزخارف سلطة الدولة من جهة أخرى، قد أصبحا عاملين لا يُستهان بهما، فلا بأس من أن تقدّم إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، للفلسطينيين "تنزلاً" يسمح لهم بأن يسمّوا الحكم الذاتي المحدود الممنوح لهم "دولة"^٣، وورد أول إعلان رسمي بشأن الرؤية الإسرائيلية إلى مستقبل المناطق المحتلة، في اتفاقات كامب ديفيد التي أدت إلى "إطار للسلام في الشرق الأوسط" الذي وقّعه مصر وإسرائيل في سنة ١٩٧٨.

ينص هذا الإطار على أنه "يجب أن تكون

(٢) مستقبل الضفة الغربية والقدس: أكثر ما يتجلى الثبات والتماسك الاستراتيجي الإسرائيلي في الموقف من مستقبل القدس وسائر الضفة. فمنذ سنة ١٩٦٧ ما زالت إسرائيل تصر على أن مستقبل الضفة لا بدّ من أن يقوم على الأوتونوميا (autonomy) للسكان، بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأرض ومواردها، وأن القدس لا بدّ من أن تظل العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل من دون أن يشاركها أحد في السيادة على أي من أجزائها. هنا تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "أوتونوميا"، ومصطلح "الحكم الذاتي" (self-government) يحيلان في الذهن العام الفلسطيني إلى ما يعادل الاستقلال أو يكاد. لكن للأوتونوميا درجات: فمحميات الهنود الحمر في الولايات المتحدة وكندا مثلاً، تتمتع بدرجة من الأوتونوميا تعفيها من بعض الضرائب ومن الخضوع لقوانين القمار! وهناك في الطرف الآخر أوتونوميا الولايات في الولايات المتحدة، وأشكال متعددة أخرى من الأوتونوميا في بلاد أخرى، مثلاً، منطقة الباسك في إسبانيا، وآيل أوف وايت، وجيرسي، وجيرنزي، التابعة للتاج البريطاني، إلخ.

انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية، وإعادة انتشار للقوات المتبقية في مواقع أمنية محددة." هل تذكرنا هذه النصوص بشيء أحدث؟ بالتأكيد! فالترتيبات والإجراءات المحددة فيها متطابقة تقريباً مع الترتيبات والإجراءات التي نصّ عليها بعد عقد ونصف اتفاقاً أو سلو الأول في سنة ١٩٩٣، والثاني في سنة ١٩٩٥، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. والأهم من ذلك، أن هناك تطابقاً في الغرض الاستراتيجي بين اتفاق كامب ديفيد الأول واتفاقي أو سلو. فمن الواضح أن النية في الحالتين كليهما لم تكن انسحاباً إسرائيلياً كاملاً، وإنما انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية وإعادة نشر القوات العسكرية الإسرائيلية من المراكز الأهلة إلى مواقع أمنية محددة تكفل سيطرتها الفعلية على المنطقة بأكملها. وبينما حددت اتفاقات كامب ديفيد بوضوح الهدف النهائي على أنه الحكم الذاتي للسكان، فإن اتفاقي أو سلو فرضا على الطرف الفلسطيني ترتيبات وعلاقات مصممة بحرص لضمان ألا تتطور السلطة الفلسطينية إلى ما هو أبعد من الحكم الذاتي، وأن تظل "مجلساً إدارياً". ومن الجدير بالملاحظة أن اتفاقات كامب ديفيد الإسرائيلية - المصرية واتفاقي أو سلو لم تتطرق، عمداً من وجهة النظر الإسرائيلية، إلى ما ستؤول إليه الأمور لو فشلت مفاوضات الوضع النهائي في الوصول إلى اتفاق ضمن المهل الزمنية الموضوعة، الأمر الذي عنى عملياً قبول الطرف الآخر باستمرار الوضع الراهن في هذه الحالة، أي استمرار الاحتلال. وعلى الرغم من أن الطرف الفلسطيني لم يفصح رسمياً عن المقترحات التي طرحها إسرائيل في كامب ديفيد الفلسطيني في سنة ٢٠٠٠،^٤ وجولات المفاوضات التي تلتها منذ ذلك الحين حتى الآن، فإنه يمكن مماً رشح من مصادر متنوعة تكوين صورة واضحة لهذه المقترحات. فالتعريف الإسرائيلي للضفة الغربية لا يشمل القدس الشرقية والمياه الإقليمية في

هناك للضفة الغربية وغزة ترتيبات انتقالية لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير أوتونوميا كاملة للسكان، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستسحبان... ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتي للسكان واهتمامات الأمن المشروعة لجميع الأطراف... وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية، وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة... وستبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة، وفي أسرع وقت ممكن، دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية. ستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها... وستقرر هذه المفاوضات، ضمن أشياء أخرى، موضوع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن... وسيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن، ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية تتشكل من سكان الضفة الغربية وغزة... وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين، لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي". ولم تُشر معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر في سنة ١٩٧٩ في متنها إلى الضفة الغربية وغزة، غير أن رسالة مشتركة من بيغن والسادات إلى الرئيس الأميركي جيمي كارتر استذكرت اتفاقات كامب ديفيد ("إطار للسلام في الشرق الأوسط")، وتعهدت بأن تدخل إسرائيل ومصر في مفاوضات تهدف إلى "إنشاء سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة لتوفير أوتونوميا كاملة للسكان". وأضافت أن "الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ستسحبان، لتحلّ محلها سلطة الحكم الذاتي... وسيتم بعد ذلك

ويتجلى تمسك إسرائيل الحازم بغرضها الاستراتيجي أيضاً في أنها في جميع المحادثات والمفاوضات منذ كامب ديفيد المصري - الإسرائيلي، لم تتزحزح فيما يتعلق بثلاث قضايا مهمة: القدس، ووقف النشاط الاستيطاني، ومدى انطباق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على الضفة الغربية.

فخلال مفاوضات كامب ديفيد الأولى، اتفق على أن يحتفظ كل من الجانبين المصري والإسرائيلي بموقفه إزاء القدس. فأرسل الرئيس السادات رسالة إلى الرئيس كارتر يقول فيها إن "القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، ويجب احترام الحقوق العربية والتاريخية القانونية في المدينة. يجب أن تكون القدس العربية تحت السيادة العربية." وبالمثل، بعث رئيس الحكومة الإسرائيلية بيغن برسالة تقول إن "حكومة إسرائيل أصدرت مرسوماً في تموز/يوليو ١٩٦٧ بأن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتجزئة، عاصمة دولة إسرائيل." وبطبيعة الحال، ترك اتفاق الطرفين هذا على الأ يتفقا، المدينة المقدسة تحت سيطرة إسرائيلية كاملة إلى أجل غير مسمى. وفي اتفاقات أوسلو تركزت قضية القدس جانباً إلى مفاوضات الوضع النهائي. وخلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية، بذلت جهود لفرض ترتيب نهائي يجعل السيطرة الإسرائيلية على المدينة كاملة ناجزة، بينما تُضم إلى مناطق الحكم الذاتي جيوب متناثرة في القدس الشرقية وحولها في شمالها ووسطها وجنوبها تحاصرها بالكامل أراضٍ تُضم إلى إسرائيل، ويمكن للفلسطينيين أن يسموها القدس ويعتبروها عاصمة لهم. أمّا الحرم الشريف، فتكون السيادة عليه إسرائيلية، ويُمنح الفلسطينيون "وصاية" عليه، كما يُمنحون "إدارة" الأحياء الإسلامية والمسيحية في المدينة القديمة، لكن ليس السيادة عليها. وعندما انهارت المفاوضات بسبب الخلافات بشأن هذه القضية تحديداً، بدأ بعض الدوائر الإسرائيلية والأميركية ينصح بالتوصل إلى اتفاق على

البحر الميت والمنطقة الحرام (اللطرون). واستناداً إلى هذا التعريف للضفة الغربية، تدفع إسرائيل في اتجاه تشكيل منطقة حكم ذاتي فلسطينية تشمل في البداية ٧٣٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة كله. وفي غضون ١٠ - ٢٥ سنة يمكن أن تتوسع منطقة الحكم الذاتي إلى ٩١٪ كحد أقصى من الضفة الغربية، علاوة على ما يعادل ١٪ من مساحة الضفة الغربية تضاف إلى منطقة الحكم الذاتي عن طريق تبادل الأراضي. وبذلك تضم إسرائيل جميع الكتل الاستيطانية، فضلاً عن مستعمرة كريات أربع التي تكون جيباً إسرائيلياً يرتبط بإسرائيل بطريق التفافية. وتنقسم الضفة الغربية إلى نصفين بطريق يسيطر عليه الإسرائيليون من القدس إلى البحر الميت، مع حرية المرور للفلسطينيين، واحتفاظ إسرائيل بحقها في إغلاقه في حالات الطوارئ. وفي المقابل، تسمح إسرائيل للفلسطينيين باستخدام طريق سريع في النقب يربط الضفة الغربية بغزة، ويكون أيضاً تحت السيادة الإسرائيلية. ونتيجة لكون الكتل الاستيطانية والطرق والأراضي المتاخمة لها تحت سيطرة الإسرائيليين، فإن أراضي الحكم الذاتي تكون مقسمة إلى أربع مناطق منفصلة (بانطوسانات): منطقة الوسط (رام الله)؛ منطقة الشمال (نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية)؛ منطقة الجنوب (بيت لحم والخليل)؛ منطقة أريحا. كما ستتخلل كلاً من هذه المناطق مساحات واسعة تسيطر عليها إسرائيل. علاوة على ذلك، يكون غور الأردن والحدود بين الضفة الغربية والأردن تحت السيطرة والسيادة الإسرائيليتين. أضاف إلى ذلك كله أن إسرائيل تظل مسيطرة على المجال الجوي والمياه الإقليمية والبنى التحتية كلها (الماء، والكهرباء، والمجال الكهرومغناطيسي، والتعدين، إلخ).

قضايا أخرى، وترك قضية القدس جانباً فترة طويلة أخرى!

أمّا فيما يتعلق بتجميد الاستيطان خلال المحادثات الانتقالية، فقد رفضت إسرائيل تضمين ذلك في اتفاقات كامب ديفيد مع مصر، فتم التوصل إلى تفاهم بأن يرسل بيغن رسالة إلى كارتر يتعهد فيها به. لكن بعد توقيع الاتفاقات، فشل كارتر في الحصول على مثل هذه الرسالة، على الرغم من أنه حاول عدة مرات! كذلك تبنت إسرائيل الموقف نفسه في المحادثات التي أدت إلى اتفاقي أوسلو، فلم تتضمن أي مواد من شأنها أن تحدّ من النشاط الاستيطاني. وأصرت إسرائيل، ولا تزال، على أن المادة في اتفاق أوسلو الثاني، والتي تنص على أنه "لا يجوز لأي من الطرفين أن يتخذ أي خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار نتائج مفاوضات الوضع الدائم"، تنطبق على تغيير الوضع القانوني فقط، لا على النشاط الاستيطاني. ولا تزال إسرائيل منذ ذلك الحين ترفض تجميد الاستيطان. وعندما نجح الرئيس الأميركي أوباما في فرض تجميد جزئي للاستيطان في سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، كان "التجميد" اسماً أكثر منه فعلياً.

كما أصرت إسرائيل خلال محادثات كامب ديفيد الأولى على أن تصاغ الاتفاقات بما لا يلحق ضرراً بآرائها أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة. ومرة أخرى حققت ما تريد، فتم تعديل المشروع الأميركي وفقاً لرغباتها.

وكررت إسرائيل هذا الموقف عشية كامب ديفيد الثاني، عندما أصدر النائب العام الإسرائيلي "رأياً قانونياً" بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة، لأنه لا ينطبق إلا على الدول! ومنذ ذلك الحين، استمرت إسرائيل متمسكة بهذا الموقف.

٣) **المواقف والقرارات الدولية:** لا يملك الناظر إلى المبادرات والقرارات الدولية المؤثرة بشأن فلسطين/إسرائيل إلا أن يلاحظ أن الثبات

الاستراتيجي الإسرائيلي يوّتي ثماراً. فكل من هذه المواقف والقرارات الدولية يمنح إسرائيل أكثر من سابقه: من مشروع التقسيم الذي طرحته لجنة بيل (لجنة فلسطين الملكية) في سنة ١٩٣٧، إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (قرار التقسيم) في سنة ١٩٤٧، إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في سنة ١٩٦٧، إلى اتفاق أوسلو المصادق عليه دولياً في سنة ١٩٩٣، إلى وقتنا الراهن الذي تصرف فيه المواقف الدولية على أخذ تغيرات الواقع في الاعتبار، الأمر الذي يعني الموافقة على ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل على الرغم من التصريحات الروتينية المتواترة التي تشجب الاستيطان وتعتبره غير شرعي.

ويبيّن ثبات المواقف الاستراتيجية الإسرائيلية، على الرغم من تعاقب الائتلافات الحاكمة المتعددة، أن هذه المواقف ليست مواقف فريق أو آخر، وإنما تمثل توافقاً إسرائيلياً عاماً. والواقع أن جنوح المجتمع الإسرائيلي المتزايد إلى التطرف جعل من هذه المواقف مواقف حد أدنى، ذلك بأن هناك في الطبقة السياسية الإسرائيلية وفي المجتمع الإسرائيلي تيارات تنادي بالضم والتهجير والطرده. إن انعطاف المجتمع الإسرائيلي إلى "اليمين" ليس ظاهرة عابرة، بل هو نتاج عملية تاريخية مديدة مستمرة، لا تشمل المجتمع الإسرائيلي وحده، بل الصهيونية واليهودية أيضاً؛ فهذه العملية ناجمة عن المنطق الداخلي للصهيونية، وهي تدفع بالمجتمع الإسرائيلي والصهيونية إلى مزيد من التوحش والاستعلاء العرقي والتعصب والانغلاق.

ومن جهة ثانية، لا يشير الحفاظ على الوضع الراهن والاستمرار في فرض وقائع على الأرض بدأب واطراد إلى افتقار إلى الرؤية التاريخية، أو عقم في التفكير الاستراتيجي، وإنما هو استراتيجية واعية تقوم على إرادوية هي نفسها نتاج التجربة التاريخية الإسرائيلية الناجحة من وجهة النظر الصهيونية.

القريب العاجل وحتى في الأمد المتوسط هو مجرد وهم.

كما أن الثبات الاستراتيجي الإسرائيلي يجعل من الاستخدام الفلسطيني لتعبير "لو أن"، أضحوكة: لو أن رابين لم يُقتل؛ لو أن باراك لم يرتكب أخطاء في حملته الانتخابية وفشل؛ لو أن شارون لم يدخل في غيبوبة؛ لو أن أولمرت لم يقع ضحية فساده... لما كانت الأمور لتسوء إلى هذا الحد^٥.

ويمكن للمرء أن يتخيل أنه لو وُوجه العقل الجمعي الإسرائيلي بالقول: "لا يمكنكم الاستمرار فيما أنتم فيه لأنه مخالف لطبيعة الأمور"، لأجاب: "هذا ما قيل لنا قبل قيام الدولة، ولدى قيامها، ولدى مواجهتنا للحروب والانتفاضات المتعاقبة. وما نحن هنا!" هذا يعني أن المراهنة على تغير المواقف الإسرائيلية بتغير الحكومات أمر عقيم، وأن تخيل إمكان قيام معسكر سلام إسرائيلي قادر في

II

آليات السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية^٦

مناطق السلطة على هواها في أي وقت تشاء. وتكفي نظرة سريعة إلى الاستيطان لإيضاح دوره في منظومة السيطرة، بغض النظر عن دوافعه الأيديولوجية أو الاقتصادية. فهو مصمم بوضوح على تقطيع أوصال الضفة الغربية بحيث لا يكون تواصل جغرافي ما بين مناطقها، وبحيث يتمكن الاحتلال من عزل مناطق بعينها متى ارتأى ذلك وبسهولة. وتشكل السيطرة على شبكة الطرق، وخصوصاً عُقد هذه الشبكة، عنصراً ذا أهمية حيوية في هذه السيطرة الفيزيائية. ويمكن لدراسة تفصيلية للطرق في الضفة الغربية ولدمجها مع شبكة الطرق في إسرائيل نفسها أن تبيّن كيف أنها مصممة على تحقيق أربعة أمور هي: المساهمة في تقطيع الأوصال جغرافياً؛ تيسير انتشار القوات الإسرائيلية بسرعة في المنطقة كلها؛ توفير إمكان إغلاق كل منطقة أو بلدة أو قرية وقطعها عن العالم إن اقتضى الأمر؛ ربط المستعمرات بالداخل الإسرائيلي، الأمر الذي يشجّع على توسعها. ولا مفر لدى البحث في آليات السيطرة تناول الدور الذي تؤديه السلطة الفلسطينية.

إن دراسة وفهم دقائق اشتغال آليات منظومة السيطرة الإسرائيلية هما ضرورة سياسية، فذلك شرط للبدء في تبيين إمكانات مقارعتها. ويبدو لي أنه ليس هناك إدراك حقيقي لمدى كثافة وعمق وانتشار هذه السيطرة، لا لدى النخب الفلسطينية ولا في الشارع الفلسطيني. والواقع أن منظومة السيطرة هذه شيطانية من حيث التفكير والتخطيط والدقة والاهتمام بالتفصيلات ودراسة الأسباب والمعطيات والنتائج، وسنعرض هنا بعض أبرز ملامحها. تسيطر إسرائيل على الأرض كلها سيطرة كاملة، فالمنطقة "ج" التي تقع تحت هذه السيطرة أمنياً وإدارياً، تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية أو أكثر. أما المنطقة "ب"، فمن المفروض في التقسيم الوظيفي أن لدى السلطة الفلسطينية المسؤولية الإدارية عنها، في حين يحتكر الإسرائيليون المسؤولية الأمنية، بينما يُفترض بموجب التقسيم الوظيفي نفسه أن يكون للفلسطينيين السلطة الإدارية والأمنية في المنطقة "أ". وفي واقع الأمر، لا سلطة حقيقية للسلطة الفلسطينية في أي من هذه المناطق، وليس أدل على ذلك من أن قوات الاحتلال تدخل

الأوقات، ويتصرفون بخشية منه في الأوقات كافة. علاوة على ذلك، قام المساجين داخل السجن الكلي الرؤية، بانتخاب شرطة من بينهم لتنظيم الأمور داخل السجن بما يرضي السجنان ويريحه في كثير من الأحيان من عناء الرقابة المباشرة والتدخل المباشر. وهذه الشرطة، التي هي طبعاً السلطة الفلسطينية، تتصرف هي نفسها كمن هو مقتنع بأنه في سجن كلي الرؤية. كذلك فإن الوحدة الجمركية هي أيضاً من آليات السيطرة الفاعلة. ففي العادة، يؤمل من الوحدة الجمركية أن تؤدي إلى تضيق الشقة ما بين المنطقة الأقل نمواً وتلك المتقدمة، أما في حالتنا فإنها مصممة بدقة على إبقاء السوق الفلسطيني سوقاً أسيرة لدى الاقتصاد الإسرائيلي ومن دون أي فرصة للتطور باستقلال بأي شكل من الأشكال. هذا فضلاً عن أن الوحدة الجمركية هي أداة للتهديد المستمر للسلطة الفلسطينية بالعقاب بحجب عائدات الجمارك.

وفي الوقت نفسه لا يسمح الاحتلال بنشوء اقتصاد وطني، ولا بأن يكون هناك علاقات اقتصادية جديدة مستديمة مع العمق العربي. والواقع أن اقتصاد الضفة الغربية، بجميع أغراضه ومقاصده، جزء من الاقتصاد الإسرائيلي، وإن يكن جزءاً مستتبعاً متخلفاً، وذلك على الرغم من حقنه بمساعدات خارجية كبيرة نسبياً. بل يمكن القول بقدر من الثقة إن هذه المساعدات تشكل في نهاية المطاف دعماً للاقتصاد الإسرائيلي، عدا أنها تساهم في تخفيف أكلاف الاحتلال، أو حتى في جعله من دون تكلفة.^٧

غير أن الحيلولة دون نشوء اقتصاد وطني لا يعني حجب إمكانات تشجيع الازدهار الفردي، بل يبدو من الممكن تلخيص الأمر بأن إسرائيل تسعى في آن واحد لتيسير الازدهار الفردي وفرض الإدقاع الوطني.

ولا تتم السيطرة بوسائل قسرية فقط، بل أيضاً عن طريق خلق قطاعات لها مصلحة في استمرار الوضع، أو على الأقل تستطيع تحمّله أو

فيغضّ النظر عن النيات، وهي سليمة، نرى أنه جرى بالمناورة المتدرجة حشر السلطة في وضع أصبحت معه جزءاً من المنظومة: فهي تقوم بدور الوسيط الإداري بين الناس والاحتلال، الأمر الذي يجلب القطاع الأكبر عن التعامل المباشر مع الإدارة العسكرية/المدنية الإسرائيلية التي تتخذ القرارات كافة. وبذلك تشكل السلطة فاصلاً فعلياً ونفسياً ما بين الناس والاحتلال.

وليس غريباً أن الالتحام بالاحتلال شبه اليومي لا يكون إلا في القدس، المكان الوحيد الذي لا وجود فعلياً للسلطة فيه (وإلى حد ما في الخليل حيث التداخل الفيزيائي ما بين المستوطنين وجيش الاحتلال من جهة، والسكان من جهة أخرى).

أضف إلى ذلك أن السلطة بتوليها أمور أغلبية السكان، وكونها وعاء يستقبل المساعدات الخارجية، تساهم في خفض أكلاف الاحتلال، أو جعله بلا ثمن.

ولا شك موضوعياً في أهمية الدور الذي يقوم به التنسيق الأمني، والذي لا تتردد السلطة في التصريح بأنه من مصلحة الفلسطينيين.

ويحضر هنا مفهوم السجن الكلي الرؤية (panopticon)، وهو مفهوم أطلقه الإنجليزي جيريمي بنتام (فيلسوف توفي في سنة ١٨٣٢)، واستخدمه وأشاعه الفرنسي ميشيل فوكو (فيلسوف وعالم اجتماع توفي في سنة ١٩٨٤) في كتاباته عن القوة والسلطة.

الفكرة بشيء من التبسيط هي أن أنجع ترتيبات الرصد والمراقبة هي تلك التي تشابه سجناً فيه نقطة مراقبة تمكّن من رؤية المساجين كافة. غير أنه لا يمكن أن تتوفر موارد بشرية تكفي لمراقبة السجناء جميعاً في الوقت نفسه وفي الأوقات كلها، لكن ذلك ليس مهماً. المهم أن يقتنع المساجين بأنهم مراقبون في جميع الأوقات، وأن يتصرفوا على هذا الأساس. يبدو لي أن هذا ما يحدث في الضفة الغربية إلى حد كبير. فالناس يتصرفون كأنهم تحت سمع الاحتلال الإسرائيلي وبصره في جميع

أخرى في تاريخنا الحديث من الانتهاء إلى الفلتان والذعر وانعدام الأمن.

والحق أن الوضع معقد إلى درجة لا تبيح بسهولة تبين أساليب خلاقة لمقارعة الاحتلال من دون أثمان باهظة ومن دون مغامرة. وإلى كي الوعي، تضاف هندسة الوعي بحيث أصبحت جمهرة الناس مستبطنة في تصرفاتها وردات أفعالها على فكرة ديمومة الوضع الراهن. وليس أدل على ذلك من أن "النضالات المطلوبة" وحدها هي التي تحرك قطاعاً بأكمله (المعلمين)، أو قطاعات واسعة (الضمان الاجتماعي)، وتحظى بالاهتمام الشعبي الواسع. وهي في الحالات جميعاً، تفترض دوام الحال على هذا المنوال أمداً طويلاً.

ويشكل توسيع العمالة الفلسطينية في إسرائيل وتضييقها بحسب الظروف، أيضاً، إحدى آليات السيطرة التي تستخدمها إسرائيل باستمرار لإيقاع عقوبات أو إسباغ محاباة، فضلاً عن المساهمة في تشويه الاقتصاد الفلسطيني، وفي الازدهار الفردي الذي ذكرناه آنفاً، وفي خلق قطاعات سكانية لها مصلحة في الوضع القائم. أضف إلى ذلك كله السيطرة على البنى التحتية، فإسرائيل تستطيع بكبسة زر قطع المياه والكهرباء عن الضفة الغربية بأكملها. وكلما أبدت السلطة الفلسطينية رغبة في التفلت من القبضة الإسرائيلية، يبدأ الإسرائيليون بالتحدث عن الطاقة الكهربائية وتسديد أثمانها واحتمال قطعها.

كما تسيطر إسرائيل على قطاع الاتصالات، فالاتصالات الهاتفية تمر عبر الشبكة الإسرائيلية، ومن خلال المقاسم الإسرائيلية. فإسرائيل تحتكر الطيف الكهرومغناطيسي، وهي من يقوم بتخصيص الذبذبات لمختلف الاستعمالات، بما فيها الاستعمالات الفلسطينية، وهي التي تقرر أي جيل من الهواتف المحمولة يمكن للفلسطينيين استخدامه.

وهناك أيضاً السيطرة على المعابر كاملة وبلا منازع، فلا أحد يستطيع الدخول أو الخروج

التسامح تجاهه. من ذلك شبكة العلاقات التجارية الواسعة الممتدة بتخطيط دقيق ومحكم، والتي تربط بين مجتمع الأعمال الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، وإعطاء رجال الأعمال الفلسطينيين امتيازات مثل حرية التنقل والدخول إلى إسرائيل.

ومن ذلك أيضاً عزل الطبقة الوسطى عن سائر الناس، فلا تعاني ما يعانيه الإنسان العادي جزاء عسف الاحتلال (تسهيلات وتصاريح وطبابة في إسرائيل وسفر من المطار، إلخ).

ويمكن ببعض الكلبية (cynicism) القول إن تكاثر المنظمات غير الحكومية المنخرطة في "صناعة السلام والديمقراطية" هو جزء من ذلك أيضاً.

ومنه أيضاً تيسير الازدهار الفردي (مع حجب إمكان تطور اقتصاد وطني، كما أشرنا آنفاً) بتشجيع الاستهلاك الفاضح وأخذ القروض وشراء الشقق والسيارات، إلخ.

ومن أهم العناصر في هذا الصدد الدور الذي تؤديه السلطة، إذ إنها، عن طريق التوظيف، تُلحق بالقطاعات ذات المصلحة في الوضع القائم أعداداً غفيرة، وما كان ذلك ممكناً بالكثافة نفسها بغير وجود السلطة. هذا فضلاً عن أنها استوعبت في أجهزتها المتنوعة طاقات فرغتها من نضاليتها المحتملة، وجعلت منها كوادراً بيروقراطية تجد في الوضع الراهن أقصى ما تطمح إليه.

ربما أكون على خطأ، لكن من الجدير التفكير على الأقل في أن منظومة السيطرة ما كانت لتستمر وتتطاوّل لولا نجاح الاحتلال إلى حد كبير فيما يسميه كي الوعي؛ كي وعي الناس بعبثية المقاومة، وبلا جدوى الالتحام مع الاحتلال.

وليس أدل على ذلك من ردات فعل الناس العاديين على كلمة "انتفاضة"، فهم يذكرونك بأن ثمن الانتفاضة الثانية كان باهظاً جداً، وأنها ابتليت بما ابتليت به هبات فلسطينية

مثلاً، إذا صح توصيفي للدور الذي تقوم به السلطة الفلسطينية، والذي لا يترك سبيلاً للاشتباك مع الاحتلال إلا بـ "إزاحة السلطة من الطريق"، فهل يجوز العمل على إسقاطها؟ من الواضح أن ذلك أمر دونه عذابات كبيرة وقفزة إلى مجهول قد توقعنا في ورطة أشد وأعتى. وإذا ما اتفقنا على أن المساعدات الخارجية تساهم عملياً في جعل الاحتلال بلا ثمن وتساهم في إدامته، فهل نطالب برفض هذه المساعدات؟ مرة أخرى، ذلك أمر دونه عذابات كبيرة. ويستطيع المرء أن يورد أمثلة أخرى كثيرة. لا شك في أن آليات السيطرة الإسرائيلية وطرق اشتغالها جديرة بالبحث التفصيلي الخبير، لكن حتى البحث المقتضب الذي أوردناه يفضي إلى نتيجة صارخة هي أن تركيز المفاوضات على نسبة الأراضي التي ستُنقل إلى السلطة الفلسطينية (من المنطقتين "ب" و"ج" إلى المنطقه "أ") مزلل وسيء القصد، إذ إن من الممكن نقل ٩٥٪ من الأراضي وأكثر، ومع ذلك تظل السيطرة الإسرائيلية على حالها كاملة ناجزة. والحق أن تفكيك آليات السيطرة هو الشرط اللازم كي يكون إنهاء الاحتلال فعلياً لا اسمياً.

إلا بإذن إسرائيل، كما أنها تتحكم في حركة البضائع والمواد في الاتجاهين. ولا ننسى السيطرة على سجل السكان، فمن خلالها تمارس إسرائيل ضبطاً ديموغرافياً: يبذل الاحتلال جهوداً واضحة لتشجيع الهجرة إلى الخارج، ومنع من يهاجر بصورة مؤقتة من العودة. وللأسف، ليس هناك أي دراسة للهجرة الفلسطينية من الضفة الغربية، وخصوصاً من القدس، إلى الخارج. وليس من الواضح كيف يمكن أن تُجرى دراسة كهذه في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر، وعلى سجل السكان أيضاً. بعد هذا كله، لعل الحلقة الأقوى في منظومة السيطرة هي حشرنا، نحن الفلسطينيين، في وضع مسدود الآفاق، أي أن أثماناً باهظة تترتب على التمرد على الوضع الراهن في أي اتجاه كان. أشبه الأمر أحياناً بأننا دُفَعنا إلى صعود سلم عالٍ جداً، وكلما صعدنا درجة سحب الاحتلال الدرجة التي دونها، إلى أن أصبحنا على رأس سلم شاهق لا توجد طريقة للنزول عنه من دون تحطّم.

III

طريق المفاوضات ومناشدة المجتمع الدولي طريق مسدود^٥

الإدارة الأميركية في إدارة العملية؛ الضغط الذي يمارسه المتطرفون في الطرفين؛ إجراءات بناء الثقة لم تكن كافية؛ كان يجب تحقيق الازدهار الاقتصادي لدى الفلسطينيين أولاً؛ كان يجب الانتظار إلى أن ينجز الفلسطينيون بناء مؤسسات دولتهم؛ إلخ. على أن تطبيق "شفرة أوكام"^٦ كفيل بالتوصل إلى أن التفسير الأبسط والأقرب إلى الحقيقة هو أن كلا من الطرفين لا يرغب في دفع

منذ أن بدأت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية برعاية أميركية في سنة ١٩٩١، أي قبل ربع قرن، توالى جولاتها وتتابع فشل كل جولة من هذه الجولات. وفي كل مرة يخرج علينا المحللون وأصحاب نظرية "الحياة مفاوضات" بتفسيرات شتى للفشل: سوء التوقيت؛ انعدام الثقة بين الطرفين؛ سوء الإعداد؛ افتقار القادة إلى الشجاعة؛ الفشل في إشراك القوى الإقليمية في التسوية؛ الأخطاء التي ارتكبتها

خلافاً داخل الجيش الإسرائيلي الذي أصبحت نسبة ضباط المشاة المتدينين فيه كبيرة نسبياً، خلال عمليات إخلاء بعض المستعمرات؛ التوقف عن نهب الموارد الطبيعية الفلسطينية، بما في ذلك المياه؛ فقدان الأرباح من إدارة الجمارك ومن التجارة الفلسطينية؛ دفع ثمن اقتصادي واجتماعي كبير لاستيعاب عشرات آلاف المستوطنين في الداخل الإسرائيلي.

وفي المقابل، ليست التكاليف المعنوية للاحتلال مرتفعة بما يكفي لتغيير الحساب. فقد أثبتت إسرائيل ولعقود أنها قادرة تماماً على العيش مع وصمة الاحتلال وما يرتبط بها من تأثيرات في الوئام الداخلي وفي العلاقات مع العالم ومع اليهود في الشتات. كذلك تبدو فوائد التوصل إلى حل للنزاع ضئيلة: تمكّن الشركات الإسرائيلية من العمل بشكل أكثر انفتاحاً في الدول العربية؛ تحوّل التعاون مع دول عربية من السري إلى العلن؛ الحصول على مزايا مالية وأمنية إضافية من الولايات المتحدة وأوروبا (وهل من مجال لمزيد؟). لكن هذه الفوائد كلها مجتمعة، وبعد أن تضاف إليها فوائد التخلص من التكاليف المعنوية للاحتلال، تقصر وبفارق كبير عن التكلفة المحتملة لإنهاء الاحتلال.

أما تهديد إسرائيل بأن من الأفضل لها إنهاء الاحتلال لئلا تكفّ في قابل الأيام عن أن تكون دولة يهودية أو ديمقراطية أو كليهما معاً، فيحمل في ثناياه اعترافاً ضمنياً بأن الموقف الإسرائيلي المنطقي هو الانتظار لمعرفة ما سيحدث في المستقبل، ما دام سقف المطالب الفلسطينية ومطالب المجتمع الدولي معروفاً، حتى إذا تبين أنه لا بدّ ممّا ليس منه بدّ، تستطيع إسرائيل إذ ذاك التوصل إلى اتفاق. وحتى لو سلّمت إسرائيل بأن دول العالم ستقوم في مستقبل ما بفرض عقوبات عليها إن لم تقبل حل الدولتين، فإنه يمكنها أن تنتظر حتى ذلك الحين. ومن يدرى، ربما يمكن في تلك الأثناء، وبطرق شتى، تهجير ما يكفي من الفلسطينيين لضم الضفة الغربية من دون التخلي عن الأغلبية

ثمن تسوية يقبل بها الطرف الآخر، وبدلاً من ذلك تفضّل إسرائيل استمرار الوضع الراهن، ويفضّل الفلسطينيون الاستمرار في تحمّل الوضع الراهن.

وعلى الرغم من الادعاءات بعكس ذلك، فإن الطرف الفلسطيني دُفع إلى قبول الحد الأدنى الذي يدعمه القانون الدولي ومعظم دول العالم: إقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل سنة ١٩٦٧ مع مبادلات طفيفة في الأراضي تسمح لإسرائيل بضم الكتل الاستيطانية، وتكون القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية، والسيادة على الحرم الشريف للفلسطينيين، مع ضمان تواصل بري للقدس مع سائر الدولة الفلسطينية، ويُمنح اللاجئون الفلسطينيون التعويض وحق العودة لا إلى ديارهم، لكن إلى الدولة الفلسطينية، وتعترف إسرائيل بمسؤوليتها الجزئية عن مشكلة اللاجئين، ويعود بعض اللاجئين إلى أراضيهم ومنازلهم قبل سنة ١٩٤٨، لكن على نطاق ضيق لا يغير التوازن الديموغرافي في إسرائيل تغييراً ملموساً. وهناك من يذهب إلى أن الطرف الفلسطيني اضطر إلى تقديم بعض التنازلات حتى عن هذا الحد الأدنى. لكن المهم في الأمر أنه لم يعد يستطيع التنازل أكثر من دون أن يفقد مشروعيته لدى الجمهور الفلسطيني. في المقابل، وكما أسلفنا، هناك قطاعات واسعة لها مصلحة في استمرار الوضع الراهن، وأخرى تستطيع على الأقل تحمّله أو التسامح تجاهه.

أما فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، فإن تكلفة الحل الذي يمثل الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به الفلسطينيون، هي أعلى كثيراً من تكلفة استمرار الوضع الراهن، وأعلى من أي منافع يمكن أن تتأتى عن حل النزاع. ويمكن للمرء أن يتصور ما سيحدث لو قبلت حكومة إسرائيلية الحل الذي يمثل هذا الحد الأدنى: اضطرابات سياسية ضخمة في ظل رفض الأغلبية للسيادة الفلسطينية على جزء من القدس وعلى الحرم الشريف، وربما حتى على "منح" الفلسطينيين دولة؛ تمرد المستوطنين وأنصارهم تمرداً عنيفاً؛

النووية في الشرق الأوسط، ودأبت على استخدام الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن الدولي التي لا تروق لإسرائيل، والضغط على الطرف الفلسطيني كي تحمله على عدم مواجهة إسرائيل في المحافل الدولية، وممارسة نفوذها لحماية إسرائيل من الانتقادات في هذه المحافل، وما انفكت بصورة خاصة تحمي إسرائيل من المساءلة عن سياسات الاحتلال. أمّا أوروبا، فلا تزال تدعم استمرار الوضع الراهن عن طريق تمويل السلطة الفلسطينية، وتصر على التمييز بين المستعمرات من جهة، وبين نظام الاحتلال والدولة المحتلة من جهة أخرى، حتى ليتمكن القول إن المعارضة الأوروبية للمستعمرات ومنتوجاتها، وهي معارضة خجولة مترددة على أي حال، لا تخدم غرضاً غير إعفاء أوروبا من مسؤولية اتخاذ مواقف أصلب تجاه دولة الاحتلال نفسها.

والواقع أن المجتمع الدولي بقواه المؤثرة ليس مهتماً بحل النزاع، بل باحتوائه فقط. وحتى لو افترضنا أن المجتمع الدولي اعترّم فرض حل، فهذا لا يعني أنه قادر على ذلك أوتوماتيكياً، إذ على الرغم من أن إسرائيل في نهاية المطاف دولة تابعة للولايات المتحدة، فإن قدرتها على المناورة والتفلت هائلة (جماعات الضغط (اللوبي) الصهيونية في العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة؛ الصهيونية المسيحية؛ القوة المعنوية التي تمنحها ذكرى الهولوكوست لإسرائيل؛ شبكة العلاقات الاستخباراتية والتكنولوجية الإسرائيلية). ومن جهة أخرى، لا يستطيع المجتمع الدولي دائماً فرض الحلول، حتى لو أراد، فهو لم ينجح في حالات مثل قبرص وكوسوفو والبوسنة وكشمير.

اليهودية، أو ربما يتم استيعاب الضفة الغربية من الأردن وغزة من مصر، أو ربما يدعن الفلسطينيون لاستمرار السيطرة الإسرائيلية على المنطقة إذا وجدوا تعبيرهم السياسي بعلاقة ما مع الأردن.

والواقع أنه ليس لتهديد إسرائيل بحل الدولة الواحدة صدقية كبيرة في الوقت الراهن، فهي المهيمنة، وبيدها قرار الضم مع السكان أو من دونهم. وإذا ما أصبح هذا التهديد ماثلاً، فإنها تستطيع أن تلجأ إلى انسحاب أحادي، ليصفق لها العالم امتناناً. إلى ذلك، ليس للدعاء أن هناك الآن في واقع الأمر دولة واحدة ما يسنده. فالجدار يفصل إسرائيل عن أكثر من ٩٠٪ من الضفة الغربية، فضلاً عن أن غزة منفصلة من جهة أخرى، كما أنه يؤدي دوراً مزدوجاً، فهو يعزل الفلسطينيين، لكنه يعزل أغلبية الإسرائيليين أيضاً عن واقع الاحتلال، فتبدو الضفة لهم كأنها في عالم آخر. وما دامت السلطة الفلسطينية موجودة، ونظام أوسلو قائماً، والطرفان الفلسطيني والإسرائيلي يروجان لوهم أن الواقع الراهن مجرد مرحلة انتقالية، فإن العالم لن يطالب إسرائيل بمنح الفلسطينيين المواطنة.

أمّا محاولة رفع تكلفة استمرار الاحتلال إلى حد يُرغم إسرائيل على إنهائه عن طريق مناشدة القوى المؤثرة، أي الولايات المتحدة وأوروبا، فتبدو غير واقعية، مع أن هذا لا يعني بالضرورة التوقف عن هذه المناشدة. فقد وازلت الإدارات الأميركية المتعاقبة على ضمان تفوق إسرائيل العسكري على جميع جيرانها وتزويدها بأكثر من ٣ بلايين دولار من المساعدات العسكرية كل عام، وما زالت تحمي ترسانتها النووية من الدعوات إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

IV

أي استراتيجية فلسطينية؟

- جعل الاحتلال من دون تكلفة لها، بل ربما
مثمراً اقتصادياً.

- عزل جمهرة الإسرائيليين عن تداعيات
الاحتلال.

- كيّ وعي قطاعات واسعة من الفلسطينيين
في المناطق المحتلة بعبثية المقاومة من جهة،
وبرهاب الخوف من الفوضى من جهة أخرى
(تجربة الانتفاضة الثانية).

- جعل استمرار الوضع القائم، وخصوصاً
استمرار وجود السلطة الفلسطينية، مصلحة
راسخة لقطاعات واسعة من الفلسطينيين في
المناطق المحتلة (مع أن الدافع والكبرياء
الوطني يتنازعانها)، فالاحتلال ما كان في
إمكانه أن يستمر ٥٠ عاماً اعتماداً على القمع
والقسر وحدهما.

- جعل منظومة السيطرة على المناطق
المحتلة محكمة ومنتشرة تشمل مناحي الحياة
كافة.

- المناورة والمداورة حتى أصبحت السلطة
الفلسطينية، بصرف النظر عن النيات السليمة،
جزءاً من منظومة السيطرة، أو تؤدي دور البلدية
الكبرى، بينما تمسك إسرائيل بزمام المصائر
كلها.

- وضع الفلسطينيين في "فخ مأزق
استراتيجية"، بمعنى أنه تترتب على جميع
خيارات التغيير الممكنة تكاليف هائلة، فتصبح
المراوحة في الوضع الراهن "موقفاً عقلاً".

٤ - ليس المجتمع الدولي، وعلى رأسه
أميركا، مهتماً بحل النزاع، بل باحتوائه فقط.
وحتى لو افترضنا العكس، فإن ذلك لا يعني

بالضرورة أنه قادر على فرض حل (قبرص؛
كوسوفو؛ البوسنة؛ كشمير). ومن هنا فإن

الاعتقاد أن التوجه إلى أميركا والمجتمع الدولي

يفضي التحليل الذي ورد أعلاه إلى نتيجة
هي أن أي تفكير في استراتيجية فلسطينية يجب
أن يستند إلى مرتكزات محددة منها:

- التشاؤم الاستراتيجي.^{١١}

- النفس الطويل المبني على النظر إلى بعيد،
وربما إلى مدى تاريخي.

أما التشاؤم الاستراتيجي فيفرضه عناد
الوقائع التي أوردناها فيما سبق والتي يمكن
تلخيصها بما يلي:

١ - الاستراتيجية الإسرائيلية ثابتة متماسكة
لا تتغير بتغير الائتلافات الحاكمة، وهي تقوم
على السيطرة الكاملة على فلسطين كلها من دون
تحمل المسؤولية عن سكان الأراضي المحتلة.
ومن جهة ثانية، لا يشير الحفاظ على الوضع
الراهن والاستمرار في فرض وقائع على الأرض
بدأً واطراداً إلى افتقار إلى الرؤية التاريخية، أو
عقم في التفكير الاستراتيجي، وإنما هو
استراتيجية واعية تقوم على إرادوية هي نفسها
نتاج التجربة التاريخية الإسرائيلية الناجحة من
وجهة النظر الصهيونية.

٢ - جنوح المجتمع الإسرائيلي إلى الوحشية
هو عملية تاريخية مديدة مستمرة، لا تشمل
المجتمع الإسرائيلي وحده، بل الصهيونية
واليهودية أيضاً، وهي ناجمة عن المنطق
الداخلي للصهيونية، وتدفع بالمجتمع الإسرائيلي
والصهيونية إلى مزيد من الاستعلاء العرقي
والتعصب والانغلاق. ومن هنا، فإن تصور
إمكان قيام معسكر سلام إسرائيلي قادر في
القريب العاجل، وحتى في الأمد المتوسط، ليس
إلا تعلقاً بحبال الوهم.

٣ - نتائج العملية السلمية (أوسلو) كارثية،
فقد تعمق الاحتلال واتسع الاستيطان، ونجحت
إسرائيل في:

محاولة لنزع الشرعية عن الجماعة الإسرائيلية، أو حتى عن إسرائيل كدولة. هكذا، بينما يجدر بالاستراتيجية الفلسطينية أن تركز على أن حل الدولتين محكوم بالفشل، فإنه قد لا يكون من الحكمة، ولفترة طويلة نسبياً، التخلي العلني عن مطلب إنهاء احتلال ١٩٦٧، وذلك من منظور رفع تكاليف الغطرسة الإسرائيلية بفرض عزلة دولية نسبية على إسرائيل.

صحيح أن هذا الموقف الملتبس قد يعوق التعبئة الجماهيرية، لكنه يغني عن الدخول في نقاش يبذل الجهود ويستثير الخلافات بشأن المفاضلة بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة (الثنائية القومية، أو الديمقراطية العلمانية، أو الفدرالية، أو الكونفدرالية)، ما دام تحقيق أي منهما، إن أمكن، يتطلب نضالاً عسيراً طويل الأمد.^{١٣}

وإذا صح أن السلطة الفلسطينية تؤدي دوراً مركزياً في منظومة السيطرة، فهل يستتبع ذلك النضال لإسقاط هذه السلطة أو المطالبة بحلها؟ مرة أخرى، ليس بالضرورة. فقد لا ينجم عن حل السلطة أو انهيارها تولي سلطات الاحتلال المسؤولية المباشرة عن السكان ليصبح هناك اشتباك مباشر بين الناس والاحتلال من دون حجاب عازل، بل على العكس، الأغلب أن تترك إسرائيل المناطق الفلسطينية لتسودها الفوضى، أو تعتمد إلى خلق إمارات عشائرية محلية تكون ألعوبة في يدها، وتسيطر بواسطتها على مقدرات الناس (يشار إلى ذلك في بعض الكتابات الإسرائيلية على أنه حل الإمارات السبع).

وفي المقابل، ليس من المصلحة الفلسطينية على المدى البعيد ترك الأمور على حالها إلى أجل غير مسمى، ولذا قد يكون هناك ضرورة لتصورات خلاقة. وإني لأعتقد أن في الإمكان تطوير فكرة النضال من أجل دفع السلطة إلى أن تصبح فعلاً "سلطة في الأسر"، وذلك بأن تمتنع بالتدريج من التعامل مع الاحتلال في جميع المجالات، لترتكز على ضمان الأمن الفردي للناس فقط، وربما توفير بعض حاجاتهم

بمناشآت أخلاقية، أو حتى بسجلات من نوع أن النزاع يهدد المصالح الأميركية، أو يهدد السلام العالمي، يمكن أن يؤدي إلى حل عادل، هو اعتقاد واهم في أحسن الأحوال، وربما كان مضللاً عن قصد.

هكذا يتضح أن السعي لحل الدولتين بالتفاوض، أو باستنهاض همّة المجتمع الدولي، أصبح محكوماً بالفشل. فبالنظر إلى التحولات التاريخية التي مرت وتمر بها إسرائيل/الصهيونية/اليهودية، لا يمكن حتى مجرد تصور نشوء اصطفاة للقوى في إسرائيل يمكنها من قبول دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة حتى على جزء من الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. كما أن استتراء الاستيطان، وأعداد المستوطنين، باتا يستثنيان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وافتراض إمكان إخلاء المستعمرات، أو بعضها، من ضمن صفقة ممكنة، ليس أمراً واقعياً. والنتيجة إذاً هي أنه لا حل في القريب، أو حتى في الأجل المتوسط، يمكن أن يلبي الحد الأدنى من المطامح الفلسطينية، وأن اللهات خلف سراب حلول يتم التوصل إليها بالتفاوض، أو باستنهاض همّة المجتمع الدولي، قد لا يؤدي سوى إلى تيسير التنفيذ المتدرج للاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على السيطرة المحكمة على فلسطين كلها.

وما دام الأمر كذلك، فإن هناك حاجة إلى إعادة توجيه الجهد الفلسطيني نحو الأجل الأبعد وربما التاريخي،^{١٤} من دون أن يستثني ذلك السعي لتحقيق أهداف وسيطة، أو استيعاب تغييرات في المضممار الفلسطيني أو العربي أو الدولي قد تنشأ ويكون لها آثار استراتيجية. وإذا صح أن حل الدولتين أصبح محكوماً بالفشل، فهل يعني ذلك التخلي علناً عن هذا الخيار؟ ليس بالضرورة. فمطلب إنهاء الاحتلال (حل الدولتين) يحظى بدعم واسع ومنتام دولياً وبين الشعوب في العالم، ونزع الشرعية عن الاحتلال ممكن ومتيسر على مستويات أوسع وأعلى كثيراً ممّا لأي مطلب آخر قد تُشتم منه

كله، وتعيد اللحمة التي تكاد تكون مفقودة بين مكوناته (الشتات، والصفة، والقطاع، وخلف الخط الأخضر)، ويكون بين أسمى أهدافها الحفاظ على الهوية الجمعية للشعب الفلسطيني، وعلى قيمه التحررية الإنسانية. كما يؤمل بأن تجعل هذه المقاومة الشعب الواقع تحت الاحتلال أقل خنوعاً ليصبح عصياً على السيطرة أكثر، وعندئذ يخسر المحتل سلطته حتى لو ظلت قوته العنيفة قاهرة.

في هذا المنظور، تحتل مسألة اللحمة بين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني أهمية مركزية. فلا شك في أن سبعين عاماً من التشرذم أدت إلى تكوّن مجموعات متنوعة لكل منها اهتماماتها وشواغلها وقضاياها المباشرة حتى في الأمد المتوسط، وإن كانت تُجمع على هدفَي التحرر والعودة. وإذا كان لا بد لاستراتيجية متماسكة من أن تعين في كل مرحلة تاريخية الهدف المركزي للنضال، وهو بلا شك في المرحلة الراهنة صدّ ثم دحر الاحتلال، وإذا كان ذلك يعني أن يحتل أحد مكونات الشعب الفلسطيني الصدارة في هذا النضال وأن تتوجه الجهود إلى دعمه، فإنه يجب من جهة ألا يؤدي إلى شعور المكونات الأخرى بأنها مهمشة، ويعني من جهة ثانية ألا تُغيب حقيقة أن هذه المكونات الأخرى يجب أن تتحمل مسؤولية دعم مركز ثقل النضال، وأن تتابع في الوقت نفسه، نضالها لتحقيق أهدافها المباشرة والمتوسطة الأمد الخاصة بها. وفي هذا السياق، يبدو أن الإعجاب بصمود أهلنا وراء الخط الأخضر، وبالكمة والدراية السياسية التي تبديها قياداتهم، أو بعضها على الأقل، قد أدى بكثيرين إلى إحلال الرغبات محل الوقائع، فباتوا يتصورون لهم دوراً لا يستطيعونه، ولا يأخذ في الاعتبار وضعهم الخاص الذي يحتم عليهم أن يضعوا لنضالهم أهداف المساواة وتغيير طبيعة الدولة، في الوقت الذي يمدون النضال ضد الاحتلال بالدعم والفهم الأعمق لإسرائيل والصهيونية. وبالمثل، ربما لا يجوز أن يُترك

المعيشية الأساسية، في الوقت الذي تقود نضالهم الفعلي ضد الاحتلال. ولا شك في أن ذلك يتطلب تضحيات جسيمة من السلطة ومن الناس. ومن هنا القول إن التوصل إليه يقتضي نضالاً.

صحيح أن هذا أيضاً موقف ملتبس، لكنه ذو مزايا. فهو، من جهة، يقلص احتمالات أن تنتهي إلى حل الإمارات السبع الذي يعتقد البعض أنه ما تخطط له إسرائيل إذا ما أبدت السلطة تعنتاً، أو أنه على الأقل السيناريو المفضل لديها في حالة انهيار السلطة. وهو من جهة ثانية، يقلل احتمالات نشوب نزاعات فلسطينية داخلية ربما تصبح عنيفة، إذ يمكن تصور أن تواجه السلطة بالعنف محاولات إسقاطها إن هي ارتأت أن هذه المحاولات أصبحت جدية إلى حد ما، مثلها في ذلك مثل أي سلطة. كما أنه يطمئن الناس إلى أمنهم الشخصي، وإلى أنهم لن يواجهوا الفلتان الأمني مرة أخرى، ويمكن من متابعة ملاحقة إسرائيل في المحافل والمحاكم الدولية.

هذا كله يشير إلى أن النضال الفلسطيني محكوم بأن يكون طويل النفس وطويل الأمد. فما هي السمات الغالبة الملائمة لنضال كهذا؟ يتعلق الأمر بالنجاعة، مع إدراك أن جميع أشكال النضال مشروعة. فإسرائيل تملك تفوقاً هائلاً مدمراً في ساحة العنف والعنف المقابل، وعلى الأغلب أنها اختارت جرّ الطرف الفلسطيني في المواجهة في سنة ٢٠٠٠ إلى هذه الساحة عمداً، إدراكاً منها لهذا التفوق. ويفترض النضال العنيف أن في الإمكان على مدى قصير أو متوسط إضعاف ركائز قوة المحتل، وكسر إرادة الاستمرار لديه. أمّا في حالة فلسطين، فيبدو أن العنف، وخصوصاً ضد المدنيين، يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ إنه يجعل التماسك الاجتماعي الداخلي لإسرائيل أكثر متانة، ويدفع بالمجتمع الإسرائيلي ككل إلى مزيد من التوحش، ويستنفر قوى الدعم الخارجي لإسرائيل.

من هنا ضرورة النظر جدياً في تبني مقاومة مدنية واسعة النطاق تنتظم الشعب الفلسطيني

وامتناع من دفع الضرائب إلى مَنْ؟ وكيف يمكن في ظل الاحتلال بناء مؤسسات تساهم في الحفاظ على الهوية الجمعية، من دون الوقوع في فخ السلام الاقتصادي أو "التطور المنفصل"؟ تلك تحديات لا بد من التصدي لها.

على أن التحديات لا تقتصر على ذلك، بل تتخطاه إلى ضرورة تطوير أجوبة على أسئلة كثيرة، بينها:

- ما هي القوى المؤهلة لقيادة النضال الطويل الأمد؟ وهل من دور للفصائل؟
- ما هي آليات ردم الشرخ بين العلمانيين والإسلاميين (في البداية بين "فتح" و"حماس")، وتسوية النزاعات والاختلافات؟ كيف يمكن أن يستعاد الاشتباك بين الخاضعين للاحتلال وبين قوات وقوى الاحتلال كي يصبح للاحتلال أكلاف، ويجري رفع هذه الأكلاف باستمرار؟
- كيف يمكن كسر التعاون (الطوعي والقسري) والتعامل مع الاحتلال في الضفة والقطاع؟ وما هي آليات ذلك؟ والأهم، ربما، كيف السبيل إلى كسر عادات الطاعة التي تكونت لدى الناس خلال مدة طويلة؟
- كيف يمكن تعزيز جهود نزع الشرعية عالمياً عن احتلال ٦٧ أولاً، ثم في مرحلة لاحقة عن المشروع الصهيوني؟ وما دور حركة المقاطعة والعقوبات في ذلك؟ ■

بعض أهلنا في الشتات من دون دور غير، مثلاً، انتقاد السلطة، في الوقت الذي يواجهون مسائل ومشكلات يجب النضال من أجلها (الحقوق المدنية وتحسين الظروف المعيشية في لبنان، على سبيل المثال).

ويميز دارسو حركات المقاومة غير العنيفة خمسة من أشكالها:

- ١) المقاومة الرمزية: الإيماءات والإشارات والعلامات سعياً للتعبير عن التمسك بالقضية وقيمتها.
 - ٢) المقاومة السجالية: نشر الرواية الوطنية وتعهدها بالرعاية والتعبير عن الاحتجاج والتشجيع على متابعة النضال.
 - ٣) المقاومة الدفاعية: حمايه مَنْ هم في خطر للمحافظة على القوى المناضلة، وعلى قيم التضامن الإنسانية التي يهددها الاحتلال بالخطر.
 - ٤) المقاومة الهجومية: سعياً لإحباط المحتل، كالإضرابات والتظاهرات وأشكال العصيان المدني، مثل الامتناع من دفع الضرائب.
 - ٥) المقاومة البناءة: سعياً لتحدي النظام الذي يفرضه المحتل ببناء مؤسسات بديلة تحافظ على الهوية الجمعية.
- ومن الواضح أن الشكليين الأخيرين، وهما الأفعال والأكثر تقدماً، إشكاليان في الحالة الفلسطينية. إضرابات وعصيان مدني ضد مَنْ؟

المصادر

١ التعبير المستخدم بالعربية هو "خلق وقائع على الأرض"، أما بالإنجليزية والفرنسية فالتعبير المستخدم هو *fait accompli*، وهو تعبير أدق، إذ يعني "وقائع لا يمكن عكسها" (*irreversible facts*).

٢ للحصول على بيانات، اعتمدت على موقع مراقبة الاستيطان التابع لجماعة السلام الآن وموقع جماعة بيتسيلم وموقع جماعة ييش - دين، وهذه الجماعات كلها إسرائيلية، وموقع مؤسسة السلام في الشرق الأوسط الأميركية. وفي حدود علمي، وربما أكون مخطئاً، فإن المؤسسات البحثية والفكرية الفلسطينية مقصورة فيما يتعلق بمتابعة الاستيطان وتحليل اتجاهاته.

٣ في مسرحية "روميو وجولييت" لشكسبير، تقول جولييت ما يمكن ترجمته ببعض التصرف: "هل يهّم الاسم؟ ستظل الوردة حلوة الرائحة حتى لو أطلقنا عليها اسماً آخر". نعم، سيظل الحكم الذاتي المحدود كرية الطعم والرائحة حتى لو أطلقنا عليه اسم دولة!

٤ ربما امتنعت القيادة الفلسطينية آنذاك من الإفصاح عن مقترحات إسرائيل، ومن إيراد الأسباب التي دفعتها، محقة، إلى رفضها، بسبب اعتقاد شائع بأن الدبلوماسية الرفيعة هي مرضاة وتقبيل لحي، فتركت المجال واسعاً لإيهود باراك الذي كان آنذاك رئيساً للحكومة الإسرائيلية، كي يصول ويجول شاجباً "جود" الفلسطينيين تجاه الجود الإسرائيلي، ومدعياً أن لا شريك فلسطينياً.

٥ يتندر بعض المؤرخين فيصفون طريقه التفكير هذه بأنها مدرسة أنف كليوباترا في كتابة التاريخ، تلك المدرسة التي تشتغل ببحث ما إذا كان التاريخ سيتغير وفي أي اتجاه لو أن أنف كليوباترا كان أقصر قليلاً أو أطول قليلاً.

٦ يعتمد هذا القسم على مداخلة قدمها الكاتب في ندوة نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في لارنكا، قبرص، في ٤ و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وكان موضوعها "مراجعة للسياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية".

٧ هناك حاجة ماسة إلى دراسات للمسائل الاقتصادية من وجهة نظر فلسطينية، سعياً للإجابة عن أسئلة حاسمة مثل: هل هناك تكلفة اقتصادية صافية للاحتلال، أم إن الأمر مريح اقتصادياً (نهب الموارد الطبيعية، والطرق، والسوق الاستهلاكية الفلسطينية)؟ هل تنتفع إسرائيل اقتصادياً من العمالة الفلسطينية فيها، أم إنها أساساً أداة سيطرة؟ ما دور المناطق الصناعية المشتركة؟ هل يمكن تحقيق استقلال اقتصادي جزئي فلسطيني، وإلى أي مدى وكيف، وهل يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، ولو جزئية، في ظل الاحتلال، وكيف؟ هل يمكن في الضفة والقطاع تنفيذ حركة مقاطعة اقتصادية واسعة، وما مدى تأثيرها الاقتصادي في إسرائيل (هذا إذا تركنا جانباً أثرها المعنوي)؟ وغير ذلك كثير. استغدت كثيراً في هذا القسم من كتاب ممتاز صدر حديثاً، وإن كان قصده مختلفاً، وكنت لا أتفق مع

بعض ما ذهب إليه. هذا الكتاب هو:

Nathan Thrall, The Only Language They Understand: Forcing Compromise in Israel and Palestine (New York: Metropolitan Books, 2017).

يستنتج هذا الكتاب أن الولايات المتحدة وأوروبا، بتلويحهما الدائم بأن هناك حلاً قريباً، وبدعمهما الوضع القائم عملياً، أزالتا حوافز إنهاء الصراع، فساهمتا في تكريسه، ويذهب إلى أن المطلوب هو فرض حل على الطرفين. وللأسف، لا بد للحل المفروض من أن يكون أميركياً، وأن يكون على حساب الطرف الأضعف. قد يقال إن أي حل، حتى لو كان مجحفاً للطرف الفلسطيني، هو أفضل من الوضع

الحالي. إلا إن تجربة المفاوضات المديدة والمستمرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، أن الولايات المتحدة تفاوض إسرائيل، حتى إذا ما توصل الطرفان إلى ما يرضي إسرائيل حاولت الولايات المتحدة فرضه على الطرف الفلسطيني. بمعنى آخر، لا بد للحل المفروض من أن ينال رضى إسرائيل مسبقاً، وما دامت موازين القوى على ما هي عليه، فإن إسرائيل لن ترضى بحلٍ إلا إذا كان أفضل لها من الوضع القائم. وما هو أفضل لإسرائيل، سيكون، بالتعريف تقريباً، أسوأ للفلسطينيين.

٩ شفرة أوكام مبدأ لحل المسائل يطبّق في العلوم، وخصوصاً علم الكمبيوتر، فحواه أنه إذا كان هناك فرضيات متنافسة، فإن أفضلها هو تلك التي يدعمها أبسط الافتراضات وأقلها عدداً.

١٠ يُنقل عن المرحوم فيصل الحسيني قوله بلعب ذكي على الكلمات بالإنجليزية: **You cannot ask us to compromise the compromise.**

١١ تحضر في الذهن هنا مقولة الفيلسوف الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي عن تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة. يقال أحياناً إن التشاؤم محبط، حتى لو كان تشاؤم العقل. رداً على ذلك، يقول المنظر الثقافي ستيفارت هول (يعتبره كثيرون مؤسس الحقل المعرفي الذي أصبح يسمى "الدراسات الثقافية") هو أسود جامايكي المولد، إنجليزي النشأة والثقافة، قضى جل حياته في الجامعات الإنجليزية إلى أن توفي في سنة ٢٠١٤. ومع ذلك، ظل يصر على أنه ليس إنجليزياً ولن يكون أبداً - يا لتعقيدات مسائل الهوية): "علينا أن نتفحص ما يحدث الآن، فإذا كان لا يبشر بخير، لنقل إنه لا يبشر بخير. علينا ألا نخدع أنفسنا. بعد ذلك يمكننا أن نلجأ إلى تفاؤل الإرادة ونقول نعتقد أن الأمور يجب ويمكن أن تكون مختلفة. أما اللجوء إلى تفاؤل الإرادة قبلاً (أي قبل إعمال تشاؤم العقل)، فيعني الوقوع في الطوباوية."

١٢ لا يعني ذلك الركون إلى ما يسمى الحل الديموغرافي، فالمطلوب "جهد" لا "استكانة" (أحياناً يشعر المرء بأن موضوعة الحل الديموغرافي هذه تؤدي دور الأفيون في الوسط الفلسطيني، وإن كان مرؤجوها يريدون لها أن تؤدي دور الفزاعة في الوسط الإسرائيلي). أضف إلى ذلك أن موضوعة اختلال الميزان الديموغرافي لمصلحة الفلسطينيين على أساس معدلات التوالد مشكوك فيها (انظر أعمال عالم الديموغرافيا يوسف كراج)، كما أن إسرائيل يمكن أن تلجأ دائماً إلى تكثيف الهجرة، وقد بدأ الحديث فعلاً عن ضرورة استيعاب مهاجرين من التجمعات شبه اليهودية في العالم.

١٣ يقول دارس حضيف، هو وليد الخالدي، في كلمة له: "تركز النظرية السياسية العربية، ولا تزال تركز إلى حد بعيد، على الهدف (النهائي) على حساب الوسائل. هناك كتابات ضخمة عن الأهداف، أما الكتابات عن كيفية الوصول إلى هناك... فنحيلة جداً. وتباين ذلك مع الفكر الصهيوني تباين ملحوظ. فقد قضيت مئات الساعات في قراءة محاضر المؤتمرات الصهيونية التي بدأت عام ١٨٩٧ مع المؤتمر الصهيوني الأول في بازل واستمرت حتى اليوم. واتخذت هذه المؤتمرات قرارات. ويمكن الاطلاع على هذه القرارات في محاضر ترد فيما لا يقل عن ٢٠٠٠ صفحة... وربما أكثر. في هذه المحاضر ترى الظاهرة نفسها تتكرر... يُبحث الهدف بإيجاز شديد، ويركز في الجزء الأكبر على قرارات تتعلق بالأدوات والسبل والطرائق والآليات." انظر:

"Walid Khalidi: A Conversation on the Current Middle East Situation", *Middle East Institute*, <http://www.mei.edu/transcripts/walid-khalidi-conversation-current-middle-east-situation>